

خريطة طريق لقطاعات الطاقة والإسكان والبنية التحتية والنقل



كشف سهيل بن محمد فرج فارس المزروعى، وزير الطاقة والبنية التحتية، عن خريطة طريق تنموية شاملة للقطاعات التي تشرف عليها الوزارة، سواء بشكل كامل أو ضمن منظومة العمل الحكومي، والتي تتضمن قطاع الطاقة، والإسكان، والنقل، والبنية التحتية، مشيراً إلى أن الوزارة صمّمت محاور واضحة لعمل الوزارة، وفق مسارات تضمن قيادة الدولة في المؤشرات الدولية المرتبطة بالقطاعات الأربعة، خلال الخمسين عاماً المقبلة.

وأكد المزروعى أن الوزارة لديها خطط طموحة في مجال إسكان المواطنين، ترتبط بتوجه دولة الإمارات، ورؤيتها الداعمة لمحور السعادة وجودة الحياة والاستقرار الأسري.

وكشف المزروعى - في حوار لوكالة أنباء الإمارات «وام» - عن الانتهاء من إعداد دراسة لاستشراف الحاجة للسكن على مستوى الدولة، ارتكزت على استشراف مستقبل الأراضي والمساكن حتى العام 2040؛ بهدف تحديد مخزون الأراضي في المستقبل والاحتياجات السكنية لكل إمارة.

وأكد أن الوزارة تعمل على رصد وتقدير الاحتياجات المالية لتمويل مشاريع الإسكان والخطط الإسكانية المستقبلية، وفق الرؤية العامة لدولة الإمارات.

وفي السياق ذاته.. أوضح المزروعي أن مستهدفات الوزارة في قطاع الطاقة تتضمن تعزيز التعاون لاستدامة قطاع الطاقة والصناعات البتروكيميائية، من خلال تطبيق نظم تحسين كفاءة الطاقة في المنشآت الصناعية والتعدينية، وسن قوانين وتشريعات محفزة لكل من ينتج طاقة نظيفة، وتمكين وتطوير الكوادر الوطنية العاملة في القطاع، من خلال التعاون مع المعاهد التخصصية ومراكز البحث والتطوير الجيولوجي، وتشجيع الكوادر المواطنة للعمل بهذا القطاع الحيوي.

وأكد أن خطط الوزارة تتضمن تعزيز توجه الدولة نحو الطاقة المتجددة أو الطاقة البديلة النظيفة؛ حيث أصبحت الطاقة النووية التي تستخدم تكنولوجيا آمنة وصديقة للبيئة وموثوقة خياراً أمثل للدولة. وفي قطاع البنية التحتية.. قال إن الوزارة صمّمت محور البنية التحتية للخمسين عاماً المقبلة، وفق 4 مسارات، يتضمن الأول دراسة الوضع الحالي للبنية التحتية، بينما يركز الثاني على المخاطر والتوجهات المستقبلية، ويُعنى الثالث بالسياسات والممكنات، أما الرابع فيهدف إلى التكامل والتشارك. وعلى مستوى قطاع البنية التحتية، أكد أن الوزارة تعمل على تعزيز الهوية الرقمية المبتكرة في البنية التحتية، والتغيرات الديموغرافية والتحضر، والتطوير، والاستثمار والاقتصاد، والمدن الذكية التفاعلية، والبنية التحتية المرنة. وأوضح أن الوزارة تستهدف تصميم شبكات نقل آمنة ومتكاملة ومستدامة تستخدم التكنولوجيا المستقبلية، وتُسهم في ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتسهل الحركة التجارية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والسعادة وجودة الحياة، كما تسعى لوضع التشريعات الملائمة لتنظيم قطاع النقل، وتشجيع تطوير أنظمة آمنة وفعالة للنقل، بالاعتماد على البيانات الضخمة، والاستغلال الأمثل للتكنولوجيات المبتكرة، وخدمات التنقل الجديدة. وكشف عن توجه الوزارة إلى إعداد البيئة التشريعية والرقابية لتشجيع تطبيق التقنيات الحديثة التي تعمل على تحسين (الأمن والسلامة والجودة وتطوير التشغيل البيئي لنقل البضائع والأشخاص). (وام)